

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة  
مركز المعلومات، الجمعية العمومية  
للقضاء القضائي والنقض

رقم التبليغ:	٩٢٣٤
بتاريخ:	٢٠٢٠/١٢/١٦

ملف رقم: ٥٨٠/١/٥٨



جمهورية مصر العربية  
مجلس الدولة  
رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

### السيد الأستاذ المستشار/ محافظ الأقصر

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٤) المؤرخ ٢٩/١/٢٠٢٠، الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار/ رئيس مجلس الدولة، بشأن طلب الرأى فى كيفية تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإدارى بالأقصر (الدائرة الأولى) فى الدعوى رقم (١٣٠٩) لسنة ٢ ق، بجلسة ٢٩/١٠/٢٠١٩.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن محافظة الأقصر قامت بإخلاء منطقة الرامسيوم بالقرنة من السكان لكون منازلهم على وشك الانهيار بسبب المياه الجوفية، على أن تستبدل منازلهم بقطع أراضٍ بقرية القرنة الجديدة، ومن ضمن هؤلاء السكان السيد/ محمود أحمد محمود الذى أخلى منزله فى مقابل حصوله على قطعة الأرض رقمى (٤٥٧ و٤٥٨)، إلا أن المحافظة لم تسلمه قطعتى الأرض سالفتى البيان على حسب الاتفاق المبرم بينهما، مما حدا به إلى إقامة الدعوى رقم (١٣٠٩) لسنة ٢ ق، ضد محافظ الأقصر ورئيس مركز ومدينة القرنة، حيث صدر فيها الحكم بجلسة ٢٩/١٠/٢٠١٩ بإلزامهما بتسليم المدعى قطعتى الأرض رقمى (٤٥٧ و٤٥٨) بمدينة القرنة الجديدة مع ما يترتب على ذلك من آثار، وإلزامهما متضامنين بأداء مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض عمّا أصابه من أضرار نتيجة هذا القرار، وعند قيام المحافظة بتنفيذ الحكم تبين لها استحالة التنفيذ؛ لأن قطعتى الأرض الصادر الحكم بتسليمهما غير موجودتين على الخريطة حيث إن الموجود القطعتان رقما (٤٥٧A و٤٥٨A)، كما أن الأرض مخصصة لمنطقة الفنادق السياحية بوادى الملكات، مما حدا بكم إلى عرض الموضوع على الجمعية العمومية.



تابع الفتوى ملف رقم: ٥٨٠/١/٥٨

(٢)

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٨ من نوفمبر عام ٢٠٢٠ الموافق ١٣ من ربيع الآخر عام ١٤٤٢هـ؛ فاستعرضت إفتاءها المستقر على عدم ملاءمة التصدي للموضوع بإبداء الرأي فيه متى كان مطروحا على القضاء .  
ومن حيث إنه تطبيقا لما تقدم، ولما كان الثابت من كتاب سكرتير عام محافظة الأقصر المؤرخ ٢٠٢٠/٧/١٦ والمرسل إلى مدير عام محاكم مجلس الدولة بالأقصر والمؤشر عليه من سكرتير محكمة القضاء الإداري بالأقصر، أن هناك إشكالا برقم (٧٩٧) لسنة ٦ ق، متداولاً بجلسة ٢٥/٧/٢٠٢٠ مقامًا بشأن الحكم الصادر في الدعوى رقم (١٣٠٩) لسنة ٢ ق، سالف البيان، ولم يتم الفصل فيه حتى الآن، وهو ما يترتب عليه عدم ملاءمة إبداء الرأي في الموضوع المائل لكون النزاع ما زال مطروحًا على القضاء إعمالاً لحكم المادة (٣١٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨.

### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم ملاءمة إبداء الرأي في الموضوع المعروض، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



تحريراً في: ١٦/ ١٢/ ٢٠٢٠

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع  
المستشار  
يسرى هاشم سليمان الشيخ  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة  
مركز المعلومات والجمعية العمومية  
لقسمي الفتوى والتشريع